

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

في اتي صلوة والامام في غير هذا يجوز وان لو كان ان يصلي صلوة  
الجمعة ولم يقرأ الاقراء بالامام جاز عند البعض وهو المختار  
لان الجمعة لا يكون الا مع الامام فيبنيها مستلزمة للاقراء في  
ان تقرأ الاقراء بالامام ولكنه لم يخطب بيده من يوم ان يرام عمر  
حيث الاقراء للاطلاق وكذا ان تقرأ الاقراء بالامام وهو يظن  
انه ان الامام ربيد فان يوم عمر حيث يخطبهم الاقراء ايضا ان  
ليس في نيته تعيينه الى ان يرد بيده وقال الاقراء من يرد او نوب  
الاقراء بغيره فان يوم عمر في لا يصح لكون نيته مقتدبة بشخص  
ليخطب الامام في الاول نوب الاقراء بالامام والاقراء بغيره  
الاقراء بعد ما قال الامام الله اكبر ليس مقتدبا بمصير كذا ذكر  
في المحيط وهو قولهما وعند حنفية الاقراء معان كغير القراء  
لكبير الامام وتكون الاقراء حرة ووقف الامام موقفا امامة  
جاء عند اكثر الشافعية وان لم تحصر النيته عند الترفع ولو نوب  
الترفع في صلوة الامام وكبر عن طاعة الله الا الامام لم يترفع به  
لم يجز ترفع في صلوة الامام لانه قعد الترفع في اللال في  
صلوة من ليس بمصلي من صلوة سببه ولم يعرف انما فلة في الوضوء  
واما يتعد كما يفعل الناس ان طاعة الله الكبر من شئ يصلي به  
وتاريخه جاز فعمل وسقط عنه الفرض وان لم يعلم ان فرضا  
فرضية او علم انها فرضية فحين وبعضها سنة ولم يجز ولم

انما اقتداء بالامام في رزعه انه فلان  
في ظهره انه غيره وان كان جديا  
كبيره من ذلك فانه لا اقتداء به لان  
ثم ظهره من غيره لا يجزيه من ذلك  
فانواعها في

يندر

ولم ينوب الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك السنين  
ثم فيما انطلق ان الكبر فريضة لو اقتدبه احد ان كان في صلوة  
قبلها سنة مثلها كما في الخبر والظاهر لا يصح صلوة القديس وان  
ان الرجل شاكا في بقاء وقت الظهر مثلا فنظر في الوقت  
فان الوقت ان تخرج بجواز الظهر بناء على ان فعل القضاء  
بنية الاراء وفعل الاراء بنية القضاء كما ان قال وهو في الوقت نوب  
قضاء ظهر اليوم يجوز وهذا هو المختار كما ذكره في المحيط اما  
جواز القضاء بنية الاراء، وعكسه فيجمع عليه عندنا واما بنية  
ظهر الوقت فخرج الوقت فالصحيح انما يجوز صرح به ما  
وتناوذا في جاز وغيرها وليس القضاء بنية الاراء انما القضاء  
بنية الاراء فيما ان نوب ظهر اليوم وهو يظن ان الوقت لم يخرج  
وما ذكره بقوم ولينوب فرض اليوم يجوز بلا خلاف وان لم  
يعلم بخروج الوقت بغيره ايضا لان فرض اليوم محتمل للوقية في  
الطهارة والصواب ان يقال ولو نوب ظهر اليوم وجزمه  
الظهر في ظهر اليوم الذي هو فيه او ظهر الهمس مثلا ونوب  
ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء اي ظهره ان ذلك اليوم هو الثلاثاء  
وان الظهر منه وتبين ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء او الاثنين  
ان ذلك اليوم يوم الاربعاء والظهر منه جاز ظهره والاعطاء  
هو في تعيين الوقت اي اليوم الذي ظهر منه وذلك لا يترد اذا

لاقتداء بالامام في رزعه انه فلان  
في ظهره انه غيره وان كان جديا  
كبيره من ذلك فانه لا اقتداء به لان  
ثم ظهره من غيره لا يجزيه من ذلك  
فانواعها في